كنفقة القريب لانها تستحقها ايام مرضها وشبهها
وانما وجب ذلك بغير اليوم للحاجة الى طحنه وعجنه
وخبزه من غالب قوت المحل للزوجة من بر او شعير
او تمر اداتط او غيرها لانه من المعاشرة بالمعروف
المامور بها وقياسا على النظر والكفارة وتعبيري
بهذا وفيما ياتي بالمحل اعم من تعبيره بالبلد فان اختلف
غالب قوت المحل او قوته ولا غالب فلاتي بهذا
بالزوج يجب ولا عبرة بما قيمته اقل منه تزهدا او بخلا
والمدماية واحد وسبعون درهما وثلاثة اباعي
درهم كما قاله النووي خلافا للرافعي في قوله باية
وثلاثة وسبعون درهما وثلث درهم واختلافهما في
ذلك مبني على اختلافهم في مقدار رطل بغداد وتقدم
بيانه في باب زكاة النابت وعليه دفع حب سليم
ان كان واجبه لانه اكمل نفعا كما في الكفارة فلا يكفي
غيره كدقيق وخبز ومشوش لعدم حصول حبه بكل
ما يصلح له الحب فلو طبخت غير الجشم يلزمه وكوبذر
غير لم يلزمها قبوله وعليه طحنه وعجنه وخبزه وان
اعتادتها

اعتادتها بنفسها للحاجة اليها وفارق ذلك نظيره في
الكفارة بان الزوجة في حبسه وذكر المحز من زيادتي
ولها اعتياض عن ذلك بنحو دراهم ودنانير وقياسه
لانه اعتياض عن طعام مستقر في الذمة لمعين كالاعتياض
عن طعام منصوب تلف سواء كان الاعتياض من
الزوج ام من غيره بناء على ما مر من جواز بيع الدين
لغير من هو عليه هذا ان لم يكن الاعتياض ربا كبر
عن شعير فان كان ربا كخبز بر اوده فيقع عن بر لم يجز
وهذا اولى من قوله الاخير اوده فيقا المحتاج الى تقييده
بكونه من الجنس وظاهر انه لا يجوز الاعتياض عن
النفقة المستقبلة وتسقط نفقتها باكل ما عنده برضاها
كالعادة وهي رشيدة او غير رشيدة وقد اذن وليها
في اكلها عنده لانكتفا الزوجات به في الاعصار وجريان
الناس عليه فيها فان كانت غير رشيدة واكلت بغير اذن
وليها لم تسقط نفقتها بذلك والزوج متطوع وحاز
البلقيني نافقا بسقوطها به وعلى الاول قال الاذرعي
والظاهر ان ذلك في الحرة اما الامة اذا اوجبنا نفقتها

Copyright © King Saud University